فهذا النوع ينصب على التمييز والاظهر انه لا يكون من علامة المعنى وهو ما افعل التفضيل بعضه وعلامته
ان يحسن وضع بعضه بعد او يضاف اليه جمع قائم مقام النكرة نحو انت افضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك
فتقول انت بعض الفقها وهذا النوع يجب جره بالاضافة الا ان يكون افعل التفضيل مضافا الى غيره
فينصب نحو انت اكرم الناس رجلا والله اعلم ولا يكون التمييز عند البصريين الا نكرة كما مر من عرقا
وشحما ونفسا وغلاما ونحوها وابا ووجهه ان القصد منه التبيين وازالة الابهام وذلك حاصل بالنكرة
والعدول عنه حينئذ الى التعريف عبث ولاستثقاله بلزوم الفضلية والنصب فاستحق التخفيف بلزوم التنكير
اذ كلما سواه من الفضلات عدا الحال يشابه في الفضلية وقام مقام العمدة يجاز تعريفه وخالف الكوفيون
فجوزوا ذهب المعرفة على التمييز مع الحكم بتعريفها تمسكا بقوله على حد ما قلت الرعب والحرب لمرعد
لغلا هما ولم تستعمل البيض والسمر وقوله رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا زيد
عن عمرو ونحو قولهم الاحد عشر الدرهم والمرابة وجعلها لك والمرزيد راسه ووجع بطنه وغبن
رايه وتاوله البصريون بتقدير تنكير ما ورد من ذلك معرفا اما بتقدير زيادة ال فيها هي فيه او تقديرها بالاضافة
منقطعة فيما هو مضاف فيكون نحو المرزيد راسه بتقدير راسا له وكذلك نحو كم ناقة وفصيلها اي وفصيلا لها
وقد مر شي مما يتعلق بنحو المرزيد راسه او الباب تتمة جزم ابن مالك بامتناع تقديم التمييز على عامله
مطلقا الا ان يكون فعلا متصرفا وقد يتقدم التمييز عليه في نادر من الكلام كقوله وما كان نفسا بالفراق تطيب
ووجه المنع بانه في الاصل فاعل نحو طاب زيد نفسا او نايب فاعل نحو غرست الارض شجرا اذ الاصل طابت نفس زيد
وغرس شجر الارض كما مر وشي من الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم فقد امابه معناه وعوض بان المفعول القايم مقام الفاعل
اعطي حكمه فيما امتنع من اعطا الفاعل القايم مقام الفضلة حكمها كما قال الكسائي والمازني والمبرد بل
جازوا على نحو اغرست الارض وتفسا طاب محمد ويمتنع تقديمه على عامله بغير استثنائه من بعد الامتحرما
بالاجماع كان تمييز مفرد نحو عشرون درهما او نسبة نحو فعليه لنحو زيد طيبه نفسا وزيد اكثر مالا من عمرو ولله
در زيد فارسا وكذا نحو فقم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو وبانه يمتنع تقديمه بالاجماع اما لانه من تمييز الجملة والعامل
غير متصرف كما يقول ابن مالك واما لانه من تمييز المفرد كما تقول عشرة هذه الكلمة في غير الضرورة واما فيها فقد
يستباح تقديمه كقول الشاعر ونارنا لم يرا نار مثلها قد عرفت ذاك معد كلها :. **قوله** باب الاستثنا
هو لغة الاخراج ماخوذ من الثني وهو الرجوع الى الشي بعد الانصراف عنه وهو اسم لما وقع بعد الا
او احدى اخواتها او مصدر المتصل منه اخراج بالا او احدى اخواتها ما لولاه لدخل في حكم دلالة الكلام السابق
منطوقا والمنقطع منه اخراج بالا او احدى اخواتها ما لولاه لدخل في حكم دلالة الكلام السابق مفهوما **قوله**
الاستثنا يشمل الاستثنا المتصل والمنقطع **قوله** لا استثنا الا ولي من الصواب حمله على الاخراج كما بعد الشارح
خلافا للمحشي واما المتمم ففيه تفصيل **قوله** وحروف الاستثنا فيه تغليب والا فهي لا يقع فيه ما

يذكر

يذكره المصنف افعال بلفظ ليس ولا يكون او اسما بلفظ غير وسوى ومنها ما هو بين الافعال والحروف
كخلا وعدا ودون ما وحاشا والا نجعب ساوحر وبقط كالا وهي الاصلية ولهذا غلبت على الجميع
وعبر بالحروف واسقط ليس ولا يكون واعلم ان الاستثنا التام ما ذكر فيه المستثنى منه كقام القوم او ما قام
القوم الا زيدا والناقص بخلافه نحو ما قام الا زيد والموجب ما لم يتقدمه نفي ولا شبهه كقام القوم الا زيدا وغير
الموجب بخلافه فان استثني بالا من كلام تام موجب وجب نصب المستثنى بها الا سواء كان الاستثنا متصلا
او منقطعا وان كان من كلام تام غير موجب وقدم المستثنى على المستثنى منه نحو ما قام الا زيدا القوم وجب ذلك
على انه متصل وان قام فهو منقطع وكذلك عند الحجازيين فقام النصب الجاز واجاز فيه التميميون ومن ذلك
ايضا وان كان متصلا جاز فيه الابدال والنصب والابدال الراجح نحو ما قام القوم الا زيد ويجوز الا زيدا او ان كان من
كلام ناقص فنصبه على حسب العوامل ولا يفتح التفريج في الايجاب على الراجح واعلم ان غيرا وسوى بلغاتها
فيهما هذا التفصيل من وجوب ورجحانه ووجوب ابدال لكن نصبهما على الحال لا على الاستثنا
على الراجح واما ما بعدهما فهو واجب الجر بالاضافة وبحر جواز الوجهين في خلا وعدا اذا لم تتصل بهما
ما المصدرية والا تعينت الفعلية ووجب نصب ما بعدهما على المفعولية واما حاشا فلا يدخل عليها
ما **قوله** باب الاستثنا الى قوله وان كان الكلام قال في شرحه الاستثنا افعال من الثني وهو
العود الى الشي بعد الانصراف عنه لان فيه عودا بالاخراج مما دخل الاول من ثني الا ان فيه مسما الا ان ... وهنا
من وجهها لان المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه ما اخذ منه اسم المفعول بصيغة ان الكلام في المفعولات
اي باب المستثنى فقد قال السعد وينبغي ان يعلم انا اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فالاستثنا يطلق على اخراج
زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد الا وعلى مجموع لفظ الا وزيد وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات
في تقسيمه فيجب ان يحمل كل تقسيم على ما يناسبه من المعاني الا ان قد اشتهي وهو من حيث هو منصوب وغيره
وذكر غير المنصوب معه انما هو على سبيل الاستطراد او ابادة لتمام القسمة وان كان مطابق الكلام فيه قاله
بعض المحققين قال البدر ابن مالك الاستثنا نوعان متصل ومنقطع فالاستثنا المتصل اخراج مذكور بالا او ما في
معناها من حكم شامل له ملفوظ به او مقدر بالاخراج جنس يشمل نوعي الاستثنا وخرج الوصف بالا كقوله على لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا وقلت اخراج مذكور ولم اقل اخراج اسم لاعم استثنا المعرفة نحو قام القوم الا زيدا
واستثنا الجملة لتاولها بالمستثنى نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه وقلت بالا او ما في معناها الخ
التخصيص بالوصف ونحوه ويدخل الاستثنا بغير وسوى وحاشا وخلا وعدا وليس ولا يكون وقلت من حكم
شامل له ليخرج الاستثنا المنقطع وقلت ملفوظ به او مقدر ليتناول الحد الاستثنا التام والمفرغ والاستثنا
الثاني هو ان يكون المخرج منه مذكورا نحو قام القوم الا زيدا وما رايت احدا الا عمرا والاستثنا المفرغ هو ان يكون المخرج منه
مقدرا في قوة المنطوق به نحو ما قام الا زيد التقدير ما قام احد الا زيد واما الاستثنا المنقطع فهو الاخراج بالا او

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)